

أخبار الخليج
٧ فبراير ٢٠٠٤ م

اللجنة الوزارية لقصر بعض المهن على البحرينيين تواصل أعمالها بحث توفير مزيد من فرص العمل بما يضمن استمرار التنمية الاقتصادية في البلاد



استنادا الى توجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر بالاسراع في تطبيق قرار مجلس الوزراء بخصوص قصر بعض المهن والوظائف على البحرينيين واصلت اللجنة الوزارية المعنية اجتماعاتها في هذا الإطار وعقدت اجتماعها الثالث صباح أمس بديوان صاحب السمو رئيس الوزراء بحضور ممثلين عن غرفة تجارة وصناعة البحرين وممثلين عن مختلف الشرائح التجارية والمالية والصناعية من القطاع الخاص في الدولة وذلك بهدف التباحث والتشاور معهم حيال المبادرات التي طرحتها الحكومة لبحرنة بعض المهن والوظائف والوقوف على آلية التنفيذ الملائمة التي تحول دون أي ارباك قد يطرأ جراء تنفيذ هذه القرارات وذلك من منطلق حرص الحكومة على عدم الاضرار بمصالح أي طرف من أطراف الإنتاج وتأكيد استقرار السوق.

واستمعت اللجنة في هذا الخصوص الى وجهات النظر وعدد من المقترحات. وفي هذا الشأن بحثت اللجنة سبل خلق وتوفير فرص عمل جديدة واقترح برامج مناسبة تقضي الى تأهيل المواطنين وإعدادهم للانخراط فيها من خلال ربط فرص العمل ببرامج التدريب الملائمة وبما يلبي احتياجات سوق العمل ويضمن استمرار التنمية الاقتصادية في البلاد حيث تركز البحث في هذا السياق حول اربعة محاور أساسية الأول يتصل بالتدريب وملاءمته لاحتياجات سوق العمل والثاني مساهمة قطاع البيع بالتجزئة في توفير فرص عمل جديدة والثالث توظيف الرسوم المحصلة من إصدار رخص



عمل الاجانب في متطلبات التدريب المهني للبحرينيين العاطلين عن عمل والرابع خلق وتشجيع رجال أعمال بحرينيين جدد في مجالات قطاع البيع بالتجزئة. وفي ضوء ذلك قررت اللجنة استكمال اجتماعاتها بعد إعداد الدراسات وأوراق العمل التي تترجم هذه الأهداف والتطلعات الى خطوات واجراءات عملية يمكن تنفيذها على وجه السرعة. حضر الاجتماع من جانب

اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة تنفيذ قرار مجلس الوزراء بخصوص قصر بعض المهن والوظائف على البحرينيين كل من السيد محمد بن ابراهيم المطوع وزير شؤون رئاسة مجلس الوزراء والسيد علي بن صالح الصالح وزير التجارة والصناعة والسيد عبدالنبي بن عبدالله الشعلة وزير العمل والشؤون الاجتماعية والدكتور ياسر بن عيسى الناصر الأمين العام لمجلس الوزراء

والدكتور زكريا أحمد هجرس الوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني. فيما شارك في الاجتماع السيد خالد كانو رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين والسيد فاروق المؤيد والسيد خالد الزياتي والسيد جواد الحواج والسيد مراد علي مراد والسيد محمد الزامل والسيد عادل العالي والسيد فيصل جواد والسيد خالد أحمد من ديوان سمو رئيس الوزراء.